

اتفاقيات اقتصادية بين تونس وليبيا لا تخلو من عشرات

أصعب الرهانات مراجعة قانون الاستثمار وتحقيق الاستقرار السياسي



فرصة لتخفيف الأزمة الاقتصادية

بين رؤوس السلطة التنفيذية، مخاوف المستثمرين من المخاطرة بضح أموال طائلة في بلد يعيش تجاذبات سياسية ومطلبية تقابلية كبيرة. وتلعب الأوضاع السياسية المرتبكة التي تعيشها تونس دورا كبيرا في تفاقم مشكلات المؤسسات الصغرى والمتوسطة، إذ يرى ملاحظون أن انهماك الطبقة السياسية في صراعات مختلفة ومتواترة ساهم في عدم الاهتمام بتعديل التشريعات المشجعة على الاستثمار في البلاد، وطيلة السنوات الماضية طالب أصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تنشط في مجال التصدير بتنفيذ إستراتيجية وطنية لتطوير التصدير، ودعوا إلى تطوير خدمات البنوك والمؤسسات المالية التي تستفيد منها الشركات المصدرة بتوفير التسهيلات المالية وتبسيط الإجراءات الإدارية. ويتركز برنامج زيارة رئيس الحكومة على تدشين الخط الجوي بين تونس وليبيا، علما وأن الرحلات قد انطلقت فعليا الإثنين مع وصول طائرتين تابعتين للخطوط الجوية التونسية إلى طرابلس ومدينة بنغازي شرق البلاد، لتصبح أول شركة طيران دولية تعود إلى ليبيا منذ أغسطس 2014.

وتولي السلطات التونسية الجارة ليبيا اهتماما خاصا، لأن ما تشهده من أوضاع يعكس على تونس مباشرة، وهي استطاع إلى الحصول على حصة من مشاريع إعادة إعمار ليبيا وضمن سوق العمل. وظلت ليبيا سوقا رئيسية ومنتامية للاقتصاد التونسي حتى عام 2011 قبل أن تنهار المبادلات منذ عام 2014. ثم صارت السلع التونسية تعاني منافسة حادة من نظيرتها التركية، لكن تونس تحاول استعادة حصة من السوق بالتزامن مع استتباب الهدوء في ليبيا.

وتراجعت المبادلات الاقتصادية بين البلدين الجارين خلال العام الماضي نتيجة الإغلاق المتكرر للحدود البرية لكبح نقشي فايروس كورونا، لكن أحدث المؤشرات الصادرة عن معهد الإحصاء بتونس تشير إلى أن الحركة التجارية على الطرقات استرجعت نسقها بين البلدين، وأن المبادلات مع ليبيا تطورت خلال مارس 2021 بنسبة 148.1 في المئة، مقارنة بشهر فبراير 2021.

وتواجه تونس أزمة اقتصادية حادة فاقمتها تداعيات جائحة كورونا، وشهدت منحني تصاعديا لديونها وانكماش اقتصادها بنحو 8.8 في المئة في 2020، مع بلوغ عجز الموازنة 11.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما شرعت الحكومة في محادثات مع صندوق النقد بشأن حزمة مساعدة مالية. وبين تونس وليبيا علاقات اقتصادية وثيقة إضافة إلى ارتباطات عائلية بين جانبي الحدود، لكنها تضررت إثر سقوط نظام معمر القذافي عام 2011. رغم ذلك لا تزال تونس وجهة أساسية للبيانيين للسياحة والعلاج، لاسيما لدى سكان غرب البلاد.

حقت زيارة رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي إلى ليبيا العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، غير أنها لم تخل حسب خبراء من تحديات تتعلق بتفعلها وأقعا لاسيما في ظل عدم ملاءمة بعض بنود القوانين لمطالبات تحفيز الاستثمار فضلا عن تحدي تحقيق الاستقرار السياسي لتوحيد جهود إدارة دفة الاقتصاد.

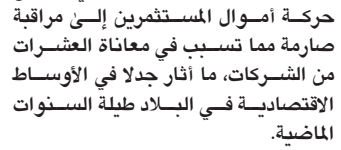
العلاقة بين المستثمرين لتمكينهم من نقل رؤوس الأموال والأرباح.

أكد المحلل السياسي باسل ترجمان في تصريح لـ "العرب" أن "القوانين المنظمة للاستثمار والتملك في تونس صارت قديمة ولم تعد تناسب تحديات المرحلة الحالية ومتطلبات تشجيع الاستثمار مثل تحويل الأموال وحقوق الأرباح في شراء الشقق، وعطلت إنجاز العديد من المشاريع وسببت نفور المستثمرين في مجالات البناء وغيرها من المجالات".

وكان رئيس الحكومة هشام المشيشي قد أعلن عن رفع قيود تملك الليبيين للعقارات السكنية في تونس والتوجه نحو رفع قيود تملكهم للعقارات التجارية. لكن ذلك أثار جدلا داخل الأوساط التونسية التي استنكرت القرار الذي اعتبرته أنه سيضر بمصالح المواطنين التونسيين بمنح حق تملك أراضيهم لجانبا.



باسل ترجمان
تعطل مراجعة قانون الصرف مرتبط بمصالح مضاربي العملة



محمد الصادق جيبون
مؤسسة تونسية حصلت على عقد مقاولات في ليبيا

وعزا باسل ترجمان "تعطل مراجعة هذه القوانين إلى ارتباطها بمصالح شبكات نافذة تمنع ذلك لأنها تستفيد من حالة الفوضى لتهديب الأموال ومضاربة أسعار العملات الأجنبية". وتمثلت هذه الإشكالية في خضوع حركة أموال المستثمرين إلى مراقبة صارمة مما تسبب في معاناة العشرات من الشركات، ما أثار جدلا في الأوساط الاقتصادية في البلاد طيلة السنوات الماضية.

وحتى الوقت الراهن يتعين على المستثمرين نيل موافقة البنك المركزي للحصول على العملة الصعبة لتمويل عمليات في الخارج أو الحصول على خطابات ائتمان لاستيراد البضائع. ويصدر المركزي الموافقات لكل حالة على حدة، في عملية ترى بعض الشركات أنها لا تتسم بالشفافية الكافية وتتطوي على الكثير من العراقيل البيروقراطية. ويرى مراقبون أن الاستقرار السياسي في تونس ضروري لتنفيذ الانتعاش الاقتصادي والاستفادة من استتباب الأمن في ليبيا واستعادة حضور المنتجات التونسية في هذه السوق الواعدة. ويتغير تغيير الحكومات المتخرف في تونس، إلى جانب القطيعة الواضحة



سناء عدوني
صحافية تونسية

تونس - كسبت زيارة رئيس الحكومة هشام المشيشي إلى ليبيا رهانات عقد اتفاقيات اقتصادية وتجارية، غير أن الرهان والتحدى الأكبر يظل تنفيذ هذه الاتفاقيات نظرا للعقبات الزمنية التي تكبل الاستثمار خصوصا في قانون الصرف والتملك. ووقعت تونس وليبيا اتفاقيات في مجالات النقل البحري والجوي والبري، فيما اتفقت حكومتا البلدين على تعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة مع نظيره التونسي هشام المشيشي السبت، في العاصمة طرابلس. وأكد الدبيبة عزم حكومته على تسوية أوضاع العمالة التونسية في ليبيا ورفع القيود عن اعتمادات البضائع القادمة من تونس إلى ليبيا برا، مشيرا إلى تسهيلها لحل بعض القضايا العالقة كالمشكلات الأمنية والديون.

وقال محمد الصادق جيبون الخبير الاقتصادي والناطق الرسمي باسم حزب قلب تونس (عضو الائتلاف الحكومي) في تصريح لـ "العرب" إن "زيارة المشيشي كانت اقتصاديا ناجحة لأن الاتفاقيات أخذت مسارا تنفيذيا، وذلك لأن اطرها القانونية والمؤسسية موجودة لكنها تعطلت بسبب ظروف خاصة مرت بها تونس وليبيا".

وأوضح أن "من قبيل ذلك إعلان ليبيا رفع القيود عن اعتمادات البضائع التونسية المنقولة برا إلى ليبيا والذي كان مقتضيا في السابق على النقل الجوي والبحري مما سيعطي الأولوية وامتيازات للمصدرين التونسيين".

وكشف جيبون أن "شركة تونسية حصلت على عقد مقاولات في ليبيا بقيمة 70 مليون دينار (25.7 مليون دولار)، مشيدا على أن "العمل الآن يرتكز على تشجيع مستثمرين تونسيين على التوجه إلى ليبيا". وأشار إلى أن "تونس تملك موارد بشرية وكفاءات كبيرة مؤهلة للعمل في ليبيا وبناء المطارات وتنفيذ مشاريع البنية التحتية بما يسمح بدر عوائد مهمة على الاقتصاد والخروج من الأزمة الاقتصادية".

ولفت المتحدث إلى أن "حضور محافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي والقائه بمحافظ مصرف ليبيا أمثرا نتائج مهمة حيث تعهد الطرفان بتسيير نقل العملة ونقل الأموال وحل المشاكل

ضغوط تواجه نمو الصناعات الكيماوية في المغرب المشاريع غير المهيكله ترسخ لمنافسة غير نزيهة

مشيرا إلى أن هناك وحدات صناعية غير قانونية حقيقية في ضواحي المدن أو في البوادي دون أي احترام لقواعد النظافة والسلامة، وفي ظروف عمل تتسم بالهشاشة والتزوير.

كما أشار إلى عدم وجود معايير ملزمة تضمن سلامة المستهلكين، وحماية السوق الوطنية والمصنعين المحليين من الواردات غير الخاضعة للقانون.

وعلق المتحدث على القرار الحكومي الصادر مؤخرا بمنع استعمال أقراص الصبغة (الجوتون) قائلا إن هذا الإجراء يمكن أن يسمح بتفكيك الأجواء داخل قطاع الصبغة بشكل جزئي، لكنه لا يسمح بإرساء مناخ من المنافسة الشفافة طالما أن ممارسات أخرى لا تزال مستمرة.

80
في المئة حجم قطاع الصناعات الكيماوية من إجمالي الإنتاج الصناعي في المغرب

وعلى غرار منع أقراص الصبغة ينبغي التأكيد على ضرورة قطع الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية مع ممارسات أخرى وتوقيع بعض الأعباء مثل غياب المعايير، والاستيراد غير المصرح به، والصناعة غير المهيكله، فضلا عن مواكبة الأطراف المعنية.

ومطلع العام الجاري تزايد زخم صناعات التجميل في المغرب وهو ما شجع شركات مغربية على ابتكار وتحويل وتصدير منتجاتها المصنعة، مثل الكريمات والغسول والصابون الأسود المحول والمعطر بزيتون أسبانية والكريما المضادة لشيخوخة البشرة والتجاعيد. ويستورد الرباط نحو 90 في المئة من احتياجاته من المواد الخام لصناعة التجميل حيث تقوم الشركات بإضافة بعض المنتجات المحلية ثم تسويقها.

تمكنت الصناعات الكيماوية في المغرب من تجاوز تداعيات كورونا غير أنها لا تزال تواجه جبلا من التحديات في ظل انتشار وحدات صناعية غير مهيكله تفتقد لمعايير الجودة والسلامة وتعرض الصناعات لخطر التزوير فضلا عن إضرارها بقواعد المنافسة النزيهة في ظل مطالبة السلطات بمكافحة هذه الظاهرة التي تضر بالاقتصاد والمستهلكين.

الرباط - تواجه الصناعات الكيماوية المغربية ضغوطا وتحديات كبيرة حيث تكافح غياب الطابع الرسمي عن بعض الشركات واستحواد القطاع غير المهيكل على جزء كبير من أنشطة الصناعات الكيماوية التي تفتقد إلى معايير الجودة والسلامة مما يجعل المنافسة قائمة على أسس غير نزيهة. تجاوز قطاع الصناعات الكيماوية حوالي 90 مليار درهم (حوالي 10.2 مليار دولار)، حيث يمثل حوالي 80 في المئة من الإنتاج الصناعي، لكن القطاع يكافح الكثير من التحديات والإكراهات. ويهيمن الفوسفات على معاملات القطاع بنحو 12.5 في المئة من الشركات في القطاع الصناعي، ويتيح نحو 4.6 في المئة من حصة فرص العمل في قطاع الصناعة حسب بيانات عام 2019.

وتأثر القطاع بحدّة بسبب أزمة كوفيد 19، بالتوازي مع مكافحته للعديد من التحديات على غرار استحواد القطاع غير المهيكل على حصة كبيرة من هذا القطاع مما دفع الأوساط الاقتصادية إلى مطالبة السلطات بتقنينه.

وقال رئيس فيدرالية الكيماوي وشبه الكيماوي عابد شكار في تصريحات صحافية إن "هذا الأمر يتعلق بقطاع في تطور مستمر على الرغم من الإكراهات التنظيمية التي يواجهها في الغالب"، مشيرا إلى أن قطاع الكيماويات يضم عدة فروع، بما في ذلك الصبغة والأدوية ومستحضرات التجميل والأسمدة ومواد التنظيف والغاز الصناعي والطبي والزجاج والكريستال...". وأكد شكار أن الاستثمار التراكمي الذي

جاءت "لثقبه هذا الانتعاش" سواء على مستوى رقم المعاملات أو من ناحية هوامش الأرباح. وإلى جانب الأزمة الصحية وانعكاساتها على شركات القطاع لا تزال هذه الأخيرة تواجه ثلاثة تحديات رئيسية، أولها هو التقنين، حيث "تخضع أنشطتنا في الغالب لتنظيم غير من بالقدر الكافي، بل متجاوز". ويضيف المتحدث "إننا نواجه أيضا، في قطاعات عدة، صناعة غير مهيكله".

الحكومة السورية أمام تحدي توفير الوقود للقطاع الزراعي

للدوم الواحد حسب نوع المحصول. وتواجه سوريا شحاً كبيراً في الوقود بسبب العقوبات الأميركية المفروضة فيما يعرف بقانون قيصر والذي يستهدف كل شخص أجنبي يتعامل مع الحكومة السورية وحتى الكيانات الروسية والإيرانية في سوريا، وشمل مجالات عدة من البناء إلى النفط والغاز.

وتأتي تحركات الحكومة السورية لتخفيف حدة هذه الأزمة، لاسيما بعد ارتفاع شكوى المزارعين من تأثير ارتفاع كلفة الإنتاج على أداء القطاع الزراعي وخصوصا إنتاج الزيتون، حيث اصطدم مزارعو محافظة السويداء بارتفاع التكاليف المرتبطة بأعمال الحرق نتيجة ارتفاع أسعار الوقود المخصص لعمل الجرارات ومعايير الزيتون وارتفاع أسعار الأسمدة.

وبسبب نقص المحروقات ارتفعت أسعار جميع المواد بشكل كبير واستمرت اليرة السورية في التدهور بالإضافة إلى أزمة تأمين القمح للخبز بسبب ارتفاع أسعار القمح المستورد. وفي هذه الأزمات لجأت الحكومة السورية إلى الترفيع في سعر البنزين في مارس الماضي بأكثر من 50 في المئة وسط تفاقم أزمة شح المحروقات وانهيار الاقتصاد.

وطيلة الأشهر الماضية تجتمع طوابير أمام محطات الوقود مما يكشف عن عمق هذه الأزمة التي تسببت في الإزدحام والضغط على كلفة الإنتاج الزراعي وتسببت في رفع أسعار المواد الأساسية.

ومنذ بدء النزاع العام 2011، مُني قطاع النفط والغاز في سوريا بخسائر كبرى تقدر بنحو 91.5 مليار دولار جراء المعارك وتراجع الإنتاج مع فقدان الحكومة السيطرة على حقول كبرى، فضلا عن العقوبات الاقتصادية التي تفرضا الدول الغربية وأخرها العقوبات التي أعلنت عنها بريطانيا والائتين وطلت ستة مسؤولين سوريين.

بزاعتها يستحق الحصول على مادة المازوت". وأشار إلى التشاكرية بين وزارة الزراعة والاقتصاد العام للفلاحين في ما يخص تأمين المازوت الزراعي للمزارعين ووضع خطة لتوزيع المادة للمزارعين والليات الزراعية الموجودة.



خالد خزعل
نسخة لتخفيف ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج

وتتولى لجنة مختصة في هذا الإطار إعداد بيانات كاملة عن الكميات الموزعة في كل طلب يرد إلى محطات الوقود والمساحات التي تم حصادها على أن يحظر منح أي مستحقات من المادة ما لم تتم معرفة المساحة.

ولفت خزعل إلى وجود زراعتين للارض بداية كل موسم وكل زراعة تتطلب 3 لترات مازوت للدوم الواحد وبالنسبة إلى المحاصيل الشتوية تخصص من 3 إلى 6 لترات مازوت



جارات زراعية تحتاج جرعة بنزين

دعشلف - تسعى الحكومة السورية في محاولات شاقة لتوفير الوقود لدعم نشاط القطاع الزراعي، في ظل شح المشتقات النفطية التي يعانيها البلد والعقوبات المفروضة عليه في وقت يحتاج فيه للوقود لتشغيل آلات الزراعة والحصاد.

وحاولت وزارة النفط والثروة المعدنية السورية تخفيف هذه الأزمة بإعلان زيادة كمية المازوت الموزعة على المحافظات لتغطية حاجة المزارعين في موسم الحصاد اعتبارا من الآن.

ونسبت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) لناطق رئيس الاتحاد العام للفلاحين خالد خزعل قوله إن "هذا الإجراء جاء لدعم المزارعين والتخفيف ما أمكن من ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج وتحسين واقعه وخاصة في ظل نقص الناجم عن العقوبات الاقتصادية على سوريا".

وأوضح خزعل أن "لجنة المحروقات في كل محافظة تخصص مادة المازوت للمناطق حسب المحاصيل المزروعة ومساحة الأرض وأن كل مزارع لديه سجل زراعي أو أرض زراعية يقوم